ويجوز ان يعرض لغير الرجعية نكاحها قبل انقضا
العدة سواء كانت عدة وفاة ام بائن بفسخ او ردة او
طلاق لعموم الاية ولانقطاع سلطنة الزوج عنها

تنبيه هذه الكلية في غير صاحب العدة الذي يحل فلا
له نكاحها فيها اما هو فيحل له التعريض والتصريح واما
من لا يحل له نكاحها كما لو طلقها بائنا او رجعيا فوطيها
لغير شبهة في العدة تحملت منه فان عدة الحمل تقدم
ولا يحل لصاحب عدة الشبهة ان يخطبها لانه لا يجوز
له العقد عليها حينئذ وعلم جواب المرأة في القول
المذكور فضربا ونعريضا حكم الخطبة فيها تقدم
ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح باجابة
الا باعراض باذن او غيره من الخاطب او المجيب لخبر
الشيخين واللفظ للبخاري لا يخطب الرجل على خطبة
اخيه حتى يترك الخاطب قبله او باذن له الخاطب
والمعنى في ذلك ما فيه من الايذاء وعلم
ان اريد اجتماع عليه لنحو اجارة او نحوها كمعاملة واخذ
علم لمريد ليتعلم ريد لا للنصيحة سوا استشير الذا كر
فيه ام لا فان اندفع بدونه بان لم يحتج الى ذكرها او
احتيج الى ذكر بعضها حرم ذكر شيء منها في الاول
وشيء من البعض الاخر في الثاني فان في زيادة الرد

في هذا البيت
لفت وسنقيت وبيض ظاهره والظلم تحذير من الزيادة المنكرة
قال الغزالي في الاحياء الاان يكون المظاهر بالمعصية عالما
يقتدى به فيمتنع عينئذ لان الناس اذا اطلعوا على زلته
تساهلوا في ارتكاب الذنب انتهى ومن خطبة بضم الخا
قبل خطبة بكسرها واخرى قبل عقد الخبر كل كلام لا يبدا فيه
بحمد الله فهو افقط اي عن البركة وتحصل السنة بالخطبة
قبل العقد من الولي او الزوج او اجنبي ولو اوجب ولي العقد
خطب زوج خطبة قصيرة عرفا قبل صح العقد مع الخطبة
الفاصلة بين الايجاب والقبول لانها متعلقة القبول
فلا تقطع الولاء كالاقامة وطلب الماء والتيمم بين صلاتي الجمع
لكنها لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس والنشا
بالنسبة الى اجبار من في التزويج وعدمه بكر بين الاول
بكر تجبر والثاني ثيب لا تجبر فالبكر ولو كبيرة وخلو
بلا بكارة او زالت بلا ولي كسقطة او حد تجبر يجوز ويصح
للاب والجد اي الاب وان علا عند عدم الاب او عدم
اهليته اجبارها على النكاح اي تزويجها بغير اذنها لخبر
الدارقطني الثيب احق بنفسها والبكر يزوجها ابوها ولانها
لم تمارس الرجال بالوطي فتجبر شديدة الحياء تنبيه
لتزويج الاب او الجد البكر بغير اذنها شروط الاول ان لا
يكون بينه وبينها عداوة ظاهرة الثاني ان يزوجها من

Copyright © King Saud University